

«الشورى» تطرح ملف مستقبل المجلس للحوار

# المحطة الخامسة.. هل تشهد مزيداً من الصلاحيات والتغييرات؟ تفعيل الدور الرقابي.. التواصل مع المواطن.. تمثيل المرأة..

## المساهمة في حماية المجتمع من الفساد

يرى عضو المجلس الدكتور إبراهيم بن عيسى العيسى: إن مجلس الشورى نال ثقة ولي الأمر وهذا واضح في كل مناسبة رسمية أو خاصة، من منطلق التأكيد على مبدأ الشورى الإسلامي باعتباره يحقق ترشيحاً للقرارات التي تمس مصلحة الوطن والمواطن وقد قال خادم الحرمين الشريفين في خطابه الكريم في افتتاح السنة الثالثة من الدورة الرابعة ما نصه: (ولقد مارس مجلسكم هذا المبدأ بكل شفافية وموضوعية فأصبح محل ثقة القيادة، وتطلعات المواطن نحو التطوير).

ولا شك أن التطوير يحتاج إلى مزيد من الصلاحيات للمشاركة في صنع القرارات التي تحقق الصالح العام وتراعي مصالح الوطن والمواطن مثل تبني مجلس الشورى الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي وافق عليها مجلس الوزراء، وهذه إذا طبقت بعناية وحرص فسوف تسهم في ترسيخ النزاهة وحماية المجتمع من الفساد وذلك من أهم خطوات مسيرة الإصلاح في المملكة، وكلما أعطي مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات فإنه سوف يحقق تطلعات القيادة والمواطنين باعتبار أن الأعضاء فيه من الكفاءات الوطنية في مختلف التخصصات ولديهم خبرات عملية تمكنهم من طرح الآراء السديدة التي تعين الحكومة. وتعد منهجية الشورى أداة داعمة للحكم ومساندة له، وعلى كل فإن إعطاء المجلس مزيداً من الصلاحيات يعود إلى ما يراه ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - ولعلي أشير إلى ما ذكره معالي رئيس مجلس الشورى في خطابه في حفل افتتاح السنة الرابعة من الدورة الرابعة عندما قال: (إن مجلس الشورى وأعضاءه ليتطلعون في سبيل تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاح إلى مزيد من الصلاحيات التي تعين المجلس على مزيد من العطاء في إطار ما أنيط به من واجبات ومهام).

## مناقشة الميزانية العامة

وعن حاجة المجلس للمزيد من الصلاحيات وعن ما ينقصه لأداء دوره ليتواكب مع التطلعات التي تشهدها مسيرة الإصلاح في المملكة يقول المستشار عبد الله بن مجدوع القرني مدير عام إدارة المتابعة بإمارة منطقة الرياض:

في الوقت الذي تنامي فيه الدور التشريعي لمجلس الشورى وتعززت ثقة المجتمع في أداء المجلس على صعيد المشاركة في صناعة القرار، نجد أنه على الجانب الآخر من يرى حاجة المجلس للمزيد من الصلاحيات التي تتيح له ممارسة دوره الرقابي بإيجابية، وتأثير أكبر، وهناك أيضاً من يتطلع إلى أن تجد قرارات المجلس طريقها للتفعيل والالتزام من قبل الجهات الحكومية، أما المواطن فهو - في اعتقاد البعض - ما زال يتربص صياغة آلية أكثر مرونة وسهولة للتواصل مع المجلس ونقل همومه وتطلعاته وآرائه. وهناك من يرى حاجة إلى تمثيل للمرأة في المجلس. ومع إطلالة الدورة الخامسة من عمر المجلس ارتأت "الشورى" طرح قضية مستقبل المجلس وصلاحياته، ودوره الرقابي وآليات تفعيل قراراته من خلال التحقيق التالي:

تحقيق: منصور بن محمد العساف



**الركاض:**  
ما زلنا في حاجة  
إلى مزيد من  
الوقت والجهد



**د. الجرباء:**  
هذه دوافع  
العضوية الكاملة  
للمرأة



**القرني:**  
الانتخابات قد  
تأتينا بالفتح  
والسمين



**د. العيسى:**  
حماية النزاهة  
ستقي المجتمع من  
الفساد

### مشاركة المرأة في العضوية الكاملة

وتعددت الدكتوراة البندي التي ترى أنها تدعم حاجة المجلس إلى مشاركة المرأة فيه عن طريق العضوية الكاملة كما يلي:

١- إن الشورى في طبيعتها وفقهها هي تقديم المشورة النافعة، وذلك أمر تملكه المرأة وتحسنه في مجالها كما الرجل، فكلنا يعلم أن المصطفى - صلى الله عليه وسلم - أخذ بمشورة أم سلمة - رضي الله عنها - يوم الحديبية.

٢- إن عضوية مجلس الشورى - في نظري - ليست من الولايات العامة التي يختص بها الرجل كما هو الحال في رئاسة المجلس أو نيابته، أو أمانته العامة.

٣- وجود التأهيل العالي، والخبرة الكافية، وتعدد مجالات الاختصاص لدى كثير من بنات الوطن من فضل الله.

٤- وجود موضوعات تعرض على المجلس ذات صلة بالمرأة وبعضها يخصها وهي أقدر على الإفادة فيها من الرجل.

٥- إمكان قيام المرأة - لدينا - بالعضوية في ضوء تعاليم الشرع من حيث التزامها بحجابها وعدم اختلاطها بالرجل.

### تدعيم المجلس بالمستشارين والباحثين

وحول العوائق التي تحول بين المجلس وممارسة دوره الرقابي وإمكانية تجاوز تلك العقبات والآليات المقترحة لتفعيل هذا الدور يقول الأستاذ عبد الله بن مجدوع القرني: لا أعرف بأن هناك عوائق تستحق الذكر، بل الذي أسمع بأن المجلس مثقل بالكثير من الموضوعات، والأنظمة التي تستوجب سرعة الحسم وهذا يحتاج لمزيد من الوقت (ومن سار على الدرب وصل)، وربما في تفعيل دور الجهات البحثية ومراكز الدراسات، والاستشارات، ما يساعد على تضافر الجهود مع المجلس إذا ما دعم الأعضاء بمزيد من المستشارين والباحثين المساندين.

### تجربة حديثة نسبياً

وبدوره يقول المحامي زامل بن شبيب الركاض: إنه ما من شك أن مجلس الشورى منذ بداية إنشائه في المملكة العربية السعودية يقوم بدور حيوي في تنفيذ المهام التي أسندت إليه في الحدود المرسومة له،

السنوات التي تعرض عليه.

ويسترسل الدكتور الجرباء قائلاً: إن هناك من يتطلع إلى إعطاء المجلس مزيداً من الصلاحيات الرقابية لرفع كفاءة استخدام المال العام لتحقيق خطط التنمية بالشكل المطلوب، وكذلك رفع جودة الأداء الحكومي ومساعدة الحكومة في هذا الاتجاه، وللحقيقة فإن المجلس يحتاج إلى نصوص نظامية ليقيم بهذه المهام.

وبدورها ترى الدكتوراة البندي بنت عبد الله آل سعود مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون التعليمية أن صلاحيات المجلس في أول دورة ليست كأخر دورة، والحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من الصلاحيات؛ نظراً لتطور الحياة وتعدد أساليبها.

وتضيف أن المطلوب من المجلس أن يواكب ذلك وأن يكون حاسة سادسة للمواطنين، يشاركهم همومهم، ويسعى لتحقيق آمالهم، بإذلا الوقت والفكر فيما يحقق المكاسب، ويقيم الاعوجاج، وتكون وسيلته في ذلك الأسلوب العالي الرفيع، البعيد عن الإثارة والتصنع، مع حفظ حقوق المجلس والدولة بعيداً عن التجاذبات الشخصية أو الفتوية، أو المناطقية، أو نحوها.

ما أمسه أن المجلس لديه من

الصلاحيات الشيء الكثير ويمكنه بحث ما يراه بدون استثناء من خلال المواد التي تم تعديلها مؤخراً، كالمادة (١٧)، والمادة (٢٣) من نظام المجلس وإذا كان هناك من يقول إن المجلس لا يناقش الميزانية العامة للدولة إلا أن لديه من الآليات ما يمكنه من تصويب ما يراه نحوها، من خلال تقارير أداء الأجهزة الحكومية، والخطط الخمسية وبعض جوانب الميزانية، ونسمع ونقرأ بين الحين والآخر عن إعطائه صلاحيات أكثر بهذا الصدد، ولعل وصوله لمناقشة الميزانية سيأتي متدرجاً كما حصل في كثير من الدول والبرلمانات الكبرى التي لم يتم لها ذلك إلا تدريجياً.

### المجلس يحتاج إلى نصوص نظامية لممارسة دوره الرقابي

فيما يرى الدكتور محمد الجرباء الخبير النظامي في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء أن المجلس استطاع من خلال قيامه بكثير من المهام المسندة إليه بموجب نظامه من بحث ومناقشة كثير من الأمور خاصة عند مناقشة المجلس للتقارير

ذكرت أيضاً فإن المجلس قد توسع أكثر فيما يعد خروجاً عن عمله الروتيني، وقدم دراسات وتوصيات رفعها لولي الأمر خادم الحرمين الشريفين ليوحه بما يراه مناسباً.

### ما زلنا في حاجة إلى وقت وجهد

ويرى المحامي زامل الركاض أنه ما من شك في أن المجالس البرلمانية في الكثير من دول العالم تواجه العديد من الصعوبات والعوائق بشكل أو بآخر، ويقول: إن هذا أمر طبيعي يمكن تجاوزه، فالدول التي تسعى إلى الإصلاح الإداري والمالي والسياسي تدرك أن هذه المعوقات ربما تكون قد نشأت في ظل نظام إداري استمر على أنماط معينة ربما يستغرق إصلاحها المزيد من الوقت والجهد وتكاتف جهود الجميع نحو الإصلاح الحقيقي، ولا يخفى على أحد مدى الجهد والوقت الذي يبذله قائد الإصلاح الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - منذ توليه أمر البلاد في تحقيق التنمية والإصلاح المالي والإداري والسياسي، ويشهد على ذلك أن ما تحقق من نتائج تنموية مباركة في فترة وجيزة يعتبر أكبر دليل على أن المملكة تسير على الطريق الصحيح للتنمية والإصلاح وتساندها بإذن الله رعاية المولى عز وجل وتوفيقه.

### ازدواجية القرار

في حين يقول الأستاذ يوسف الكويليت الكاتب المعروف في صحيفة الرياض: إن القرار السياسي لدينا يحتاج لأزمة طويلة، ويقول: إن مشكلتنا في فترات طويلة أن ثقافة الدولة أكبر من ثقافة الشعب والمشاريع التي تطرحها الدول أكثرها لا يقبلها الشارع ومجلس الشورى لا يستطيع أن يحطم جسوراً ما تزال قائمة مثل ازدواجية في القرار، فمثلاً حين يستدعي وزير معين من قبل مجلس الشورى تجده يرى نفسه أكبر من المجلس، وأنه صاحب القرار وإنما جاء للمجلس ليعطي بعض المعلومات والقرارات.

ويسترس الكويليت مشيراً إلى أنه حين يأتي اليوم الذي يحاسب المجلس فيه السلبيات فحين ذاك يصبح الجهاز بالفعل جهازاً رقابياً وتشريعياً بنض الوقت.

### الانتخابات قد لا تفرز الأفضل

وعن الجوانب الإيجابية والسلبية في خيار الانتخابات وتوسيع المشاركة الشعبية يقول الأستاذ عبدالله بن مجدوع القرني: الانتخابات ليست الوسيلة الوحيدة لتوسيع المشاركة الشعبية، كما يظن البعض فالمشاركة الشعبية متحققة في أعضاء مجلس الشورى في كل المراحل السابقة وبأسلوب أفضل من الانتخاب مما جمع بين الكفاءة والتخصص والشمولية لجميع محافظات ومناطق المملكة، وهذا هو الأسلوب الأمثل في نظري.

أما الانتخابات فقد تأتينا بالغث والسمين وبأساليب لا تخلو من المغالطات، وشرء أصوات الناخبين والشكليات التي لا يمكنها تفعيل دور المجلس وأداء مهامه بمثل هذا المستوى الحالي الذي شهد بكفاءته المتابعون من الداخل والخارج.

في حين يقول الدكتور إبراهيم بن عيسى العيسى: سبق أن أبديت رأياً قبل انضمامي لعضوية المجلس في حوار أجرته معي هذه المجلة وقلت كتجربة عن مدى صلاحية جعل الاختيار لعضوية المجلس بالانتخاب، فالأفضل أن يتم انتخاب نصف الأعضاء والنصف الثاني بالتعيين، غير أنه بعد انضمامي لعضوية المجلس ومعرفتي للمستوى الجيد



### الكويليت: مجلس الشورى أنجز مساحات من الحرية والشفافية

عليه المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء، حيث أوجب على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية (الخطة الخمسية) خلال السنة المالية المنتهية مبدية ما واجهها من صعوبات ومعوقات وما تراه من مقترحات وبمجرد رفع هذا التقرير إلى الملك باعتباره رئيس مجلس الوزراء فإنه يأمر بإحالته إلى مجلس الشورى ليقوم بدوره الرقابي حسب ما تقضي به الفقرة (د) من المادة الخامسة عشرة باعتبار ذلك من صلاحياته، حيث يتولى «مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها».

وهذا هو الدور الرقابي لمجلس الشورى، وليس هناك من معوقات أو عقبات وبالتالي ليس هناك من مقترحات لتفعيل الدور الرقابي إلا إذا أضيفت صلاحيات جديدة تعطيه دوراً أكبر وأوسع مما هو مخول به الآن، وكما سبق أن

وتدرج المجلس لا يتناقض مع المبدأ الذي يتفق عليه جميع العقلاء في أن التطور يعتبر من سنن الحياة، ونشاط المجلس يتزايد من دورة إلى أخرى حيث تظهر التقارير والنتائج تحسناً ملموساً في طبيعة ونوعية القضايا المطروحة للدراسة والمراجعة بما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطن، وهذا واقع ملموس لا يستطيع أحد إنكاره.

وكما أسلفنا فإن التجربة البرلمانية في المملكة لا تزال حديثة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، وبالتالي لا يزال المجتمع ينتظر الكثير من المجلس من خلال تفعيل دوره الرقابي والتشريعي وتوسيع الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة له وتفعيل دوره بحيث لا يقتصر على المناقشات وإصدار التوصيات، بل يجب أن تتعدى صلاحياته إلى جعل قراراته وتوصياته تتسم بالإنزامية وتفعيل دوره الرقابي على الجهات الحكومية ومحاسبة الجهات المقصرة والرفع بذلك إلى ولي الأمر - حفظه الله -.

### صلاحيات جديدة ودور أكبر وأوسع

فيما يرى الدكتور إبراهيم بن عيسى العيسى أن ليس ثمة معوقات تحول بين المجلس وممارسة دوره الرقابي إذ إنه يقوم بما خول له من صلاحيات ومن أهمها دراسة التقارير السنوية للجهات الحكومية ومن خلال الدراسة والمراجعة يكون مجلس الشورى مطلعاً على أوضاع الأجهزة التنفيذية متى كان إعداد التقارير وفق ما نصت

### د. الفهيد: صوت

### الناخب يميل حسب

### الهوى والمصالح

لأغلب الأعضاء من الناحية العلمية والخبرة العملية فإنه قد لا يتوفر ذلك إذا ما تم اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب، لأن الانتخاب لن يكون لذوي الكفاءة العلمية والعملية لكون الناخب قد يتأثر في اختياره بأمور لا تخدم الصالح العام، وقد لاحظت ذلك في عملية انتخاب أعضاء المجالس البلدية، إذ - حسب ظني - أنه قد حصل تكتل ودعايات ومراسلات مكتوبة حتى بواسطة الهاتف المتحرك مما جعل الفوز بالعضوية لمجموعة معينة قد يكون بعض منهم ليس على مستوى جيد من العلم والخبرة والحياد. وقد ذكر لي بأن من تم تعيينهم كانوا أفضل ممن تم انتخابهم، وهذا شيء غير مستغرب في الدول النامية وهو يحصل في دول كثيرة لأن أغلب المشاركين في الانتخابات ليسوا على قدر كبير من العلم والمعرفة والفكر النير، بل تتحكم فيهم المغريات والدعايات وأشياء أخرى مشبوهة أو الانسياق وراء التحزب والتكتل وغير ذلك إلى درجة أن نسمع ونقرأ في كل انتخاب تهماً بالتزوير وشراء الأصوات.

ولذا فإنني أرى أن عملية الانتخاب لدينا لم تكن جاهزة للممارسة الصحيحة، فإن كان ولا بد منها على أساس التمثيل المناطقي أو القبلي فإنه يمكن جعل مجلس برلماني يتم بالانتخاب، ومجلس شورى يتم بالتعيين وذلك أسلم وأفضل، ورأيي المتواضع قد لا يتفق معه بعض المواطنين ولكن لكل رأيه، وولي الأمر والقيادة

د. البندري؛

الحاجة لا تزال

قائمة إلى المزيد

من الصلاحيات

العليا هو الذي يختار ما يراه نافعا ومفيدا.

### ثقافة الانتخابات

#### تحتاج إلى تعزيز

ومن جانبه يرى الدكتور محمد الجرياء أن التأمّل في مجموع الخبرات والتخصصات التي يزخر بها مجلس الشورى يجد أنها متنوعة، وجمعت بين الخبرة العملية والعلمية كما أن المجلس غطى مجمل مناطق المملكة.

أما عن تجربة المشاركة الشعبية فقد كان لوزارة الشؤون البلدية والقروية تجربة رائدة وناجحة عند انتخابات المجالس البلدية، وقد كانت بطريقة منظمة وحديثة وحققت نجاحاً كبيراً.

في حين رأى الدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن الأصل في الانتخابات أنها وصوت الناخب أمانة، ولكن هذا الأصل - من خلال تجارب الانتخابات العربية والعالمية - وبكل أسف لم يكن على المستوى المنشود، فمال صوت الناخب حسب الهوى، والمصالح الضيقة للنفس، أو الحزب، أو القبيلة، أو الإقليم. وأصبح - غالباً - لا يفوز في تلك الانتخابات إلا من كان صوته أعلى، أو كذبه أكثر، أو حميته أظهر، فلبست الحقائق غير لباسها، وطغت المصالح الضيقة، وتقاتل الناخبون، وأهدرت الأموال، وغابت المصلحة العامة.

وفي ظني - ونحن جزء من هذا العالم والسعيد من وعظ بغيره - أن الأصلح أن يبقى الأمر على التعيين حتى يتم نشر ثقافة الانتخابات، وإدراك مراميتها ومقاصدها، ويتشبع بها المعنويون، فذلك في نظري هو الأولي، لما فيه من حيث حماية أخلاق المجتمع وتآلفهم ولما أثبتته الدورات السابقة من كفاية

المعينين وأهليتهم وجدارتهم بتلك العضوية في ذلك المجلس الكبير.

### الانتخابات خطوة من خطوات الإصلاح

في حين يرى المحامي زامل الركاض أن الانتخابات بشكل عام تمثل خطوة من خطوات الإصلاح فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وصياغة القرار ومتابعة تنفيذه، وتفعيل مبدأ المسؤولية المشتركة بصورة أكثر إيجابية تحقق الفائدة للوطن والمواطن في كافة مجالات الحياة، ولقد نقل المواطنون لكل العالم صورة رائعة عن هذا المجتمع في الانتخابات البلدية رغم حداثة التجربة وصعوبات البدايات فلقد أثبت السعوديون أنهم قادرون على التعامل مع الانتخابات كبقية الشعوب والحضارات الإنسانية.

ونخلص إلى أن الانتخاب لعضوية مجلس الشورى مطلب أساسي وإصلاحية لكنه أيضاً قد لا يخلو من بعض السلبيات التي تعتبر محدودة مقابل الإيجابيات، وبالرغم من أن ترشيح الكفاءات هو المطلوب، تبقى قضية التعيين أو الانتخاب تتأرجح بين مؤيد ومعارض ولكن لكل منهما إيجابيات وسلبيات، فالانتخاب يجب أن لا تكون مسألة الحصول على أكبر عدد من الأصوات على حساب الكفاءة المطلوبة في المرشح لعضوية مجلس الشورى وهكذا في ظل عدم اكتمال الوعي الانتخابي وربما تغليب العصبية على المصلحة العامة، وبالجملة تبقى الموازنة بين الانتخاب والتعيين لعضوية مجلس الشورى خياراً إستراتيجياً في المرحلة الراهنة.

وعن تقييمه العام لأداء المجلس خلال الستة عشر عاماً الماضية يقول الأستاذ عبدالله القرني: إن أداء المجلس طيلة هذه الفترة كان - والله الحمد - مميزاً على مختلف الأصعدة الداخلية، والخارجية، ويتطور من سنة لأخرى، ومن دورة لأخرى بشكل طموح، لمسه العامة والخاصة، وكان من أبرز ما يحسب للمجلس تفاعله المباشر مع القضايا المستجدة وتدخله بإبداء الرأي والمشورة لولي الأمر والجهات المختصة في حينه.

### الأداء جيد في حدود الصلاحيات

ويضيف الدكتور إبراهيم بن عيسى العيسى: بصفتي اخترت لعضوية المجلس في الدورة الرابعة، ولم أكن مثل زملاء الذين أمضوا ثلاث دورات أو دورتين، فإن تقويمي قد لا يكون في مستوى أصحاب الخبرة الطويلة، ولكني مع ذلك أقدم تقويماً متواضعاً مع خبرتي القصيرة، وما قرأته من كتابات زملاء الأفاضل الذين سبقونا وعاشوا أعمال المجلس من بداية تحديده بموجب نظامه الصادر عام ١٤١٢هـ، وبداية عمله عام ١٤١٤هـ، إذ منذ البداية كانت هناك كتابات من أعضائه وبعض المثقفين عامة في المجالات والصحف والقنوات الإعلامية، فمنهم من يثني على إنجازات المجلس باعتباره سلطة تنظيمية (تشريعية) حسب ما نص عليه في المادة (٤٤) من النظام الأساس للحكم عندما حددت السلطات الثلاث «القضائية، والتنفيذية، والتنظيمية، كذلك المادة (٦٧) من نفس النظام والتي تقضي بأن (تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة العامة، أو يرفع المسددة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى)، فمجلس الشورى وحسب اختصاصاته المذكورة في المادة الخامسة عشرة من النظام فإنه يقوم بدراسة الأنظمة والمعاهدات



النجاح والتقدم من غيرها، وها هو مجلس الشورى سار في تقدم متدرج حتى استوعب دوره سواء من قبل المجلس نفسه أو السلطات الأخرى، وكذلك المجتمع، وهذا التقدم كأى تقدم آخر ليس بالضرورة أن يكون وصل إلى درجة الكمال ولكنه في الاتجاه الصحيح نحو زيادة تفعيل دوره التشريعي والرقابي ليساهم بشكل أفضل في مسيرة التنمية الوطنية لتحقيق ثمارها على الوجه الأكمل، وقد أشرت إلى عدد من الجوانب المهمة في هذا الصدد في كتابي «شؤون قانونية سعودية.. دستورية.. منهجية.. تجارية» منها أهمية زيادة عدد الأعضاء من ذوي التخصص النظامي إذ إن مجمل ما يعرض على المجلس الموقر هو دراسة مشروعات الأنظمة واللوائح والاتفاقيات ونحوها، وهذا يحتاج بطبيعة الحال إلى متخصص في علم القانون والأنظمة، علاوة على ضرورة فهم أعضاء المجلس الموقر للمهمة الدستورية التي يقومون بها، وغير ذلك مما أشرت إليه في ذلك الكتاب.

#### المجلس ومسيرة التنمية

وعن مستقبل مجلس الشورى يقول الأستاذ يوسف الكويليت: لا شك أن مجلس الشورى يملك قنوات وكفاءات مؤهلة وما يؤخذ عليه من الناحية القانونية أنه جاء بالتعيين وليس بالانتخاب، ومن وجهة نظري أن التعيين مرحلة، وأرى أنه ليس بالضرورة أن نحصل على الكفاءة من خلال العملية الانتخابية إذ ربما يصل لعضويته رئيس قبيلة أو رجل أعمال أو تاجر، ولذلك كانت القابلية بالتعيين ضرورية. ثم إن مجلس الشورى بالتعيين أنجز مساحات من الحرية والشفافية لا بأس بها كما هو وضع الصحافة اليوم، فالرأي حين يكون واعياً وعقلانياً لن يستطيع أحد أن يحجمه، كما أن تجارب مجلس الشورى بدأت تنضج بطرحها لمواضيع حساسة وشائكة ولم يعد المجلس كما يراه البعض عبارة عن صورة وضوء، بل أصبح مصدراً للرأي والقرارات، وهذه خطوة يجب أن نخطوها في البداية لا أن نطمح إلى تعطيل أداء المجلس باسم الحرية والديمقراطية، بل نحتاج إلى أن نساير التنمية والرأي والقرار لكن بخطوات واضحة وهادفة ولا نخشى أن ننتقد السلبيات بل حتى الإيجابيات قليلة العطاء فمسيرة خطوات التنمية بالنسبة لمجلس الشورى أمر ضروري.

والاتفاقيات الدولية والامتيازات وإجراء التعديلات، فلا تصدر هذه إلا بعد دراسة مجلس الشورى بدقة وعناية حسب ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة من نظام المجلس، فكل متابع لتلك الأعمال التي تتم من قبل المجلس يثني على إنجازاته بعكس من يقلل من هذه الإنجازات ويبيدي النقد دون أن يعرف حقيقة تلك الإنجازات وحجمها، وهو بهذا يبدي رأياً غير مبني على معلومات صحيحة ومثل هذا النقد أو التقليل من إنجازات مجلس الشورى يعد نقداً غير مبرر وكلاماً غير معزز بدليل أن هناك من بين المثقفين من يطرح اقتراحات، وهؤلاء أكثر تضافراً، وبالنسبة لي فإنني أرى أن أداء المجلس في مستوى جيد وفي حدود الصلاحيات المخولة له، وقد أدركت ذلك أكثر من ذي قبل بعد أن أصبحت عضواً منذ بداية الدورة الرابعة.

#### مجلس الشورى ممثلاً للشعب

وهذا الذي أقوله هو ما قرأناه في كتابات بعض المثقفين وليس من عامة الناس الذين ليس لديهم إحاطة أو علم عن اختصاصات المجلس، بل يعتقد أنه مثل الجهات التنفيذية فيطلب تدخله في كل أمر مثل الحد من ارتفاع الأسعار، ومشكلة المضاربات في سوق الأسهم وغير ذلك من المشاكل والأزمات التي تحدث، ومع ذلك فإن مجلس الشورى ممثلاً للشعب يتابع كل ما يحدث ويهتم به ويحث على أن تقوم كل جهة حكومية باختصاصاتها ولذا فالمجلس يتوسع بدراسة بعض المشاكل والأمور.. وحدث أن قام برفع الدراسات إلى ولي الأمر بمقترحات وتوصيات تساعد في حل المشاكل والقضاء عليها.

#### تقدم ونمو مطرد أداء وكفاءة

ويتفق الدكتور محمد الجرياء مع الأستاذ عبدالله القرني في التقدم المطرد لأداء المجلس، فيقول: ما يلاحظ من أعمال المجلس خلال الستة عشر عاماً الماضية أنه في تقدم ونمو مطرد أداء وكفاءة، وقد كانت خطوة رائدة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - عندما فعل الشورى بصدور الأنظمة الأساسية.

ولا شك أن الخطى الثابتة والمدروسة تكون أكثر حظاً في

تداعيات أحداث ١١ سبتمبر